

القطاع المصرفي المصري :

تقييم الأداء خلال أهم تطورات الساحة المصرية والعالمية

أ. سمر مصطفى منصور متولى

معيدة بقسم الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

samar.motwaly@alexu.edu.eg

ملخص :

مر القطاع المصرفي المصري بعدد من الأحداث خلال الفترة (2004-2014) التي نهدف من خلال الدراسة الحالية تغطيتها وعرض تحليل لأهم قرارات البنك المركزي إزاءها، وأداء القطاع المصرفي ككل من حيث حركة عناصر المركز المالي، وبعض مؤشرات الأداء المالي كالربحية والسيولة وكفاية رأس المال، بالإضافة لتطور حجم القطاع المصرفي. وجدت الدراسة قدرة لدى البنك المركزي والقطاع المصرفي على مواجهة بعض تلك الأحداث، ولكن أظهر التحليل بعض المآخذ على الأداء المالي للقطاع خلال الفترة.

**Egyptian banking sector:
Performance assessment during major events
of the Egyptian and global arena.**

Abstract :

The Egyptian banking sector has witnessed a number of events during the period (2004-2014). The study aims to cover the main decisions of Central Bank toward these events and the performance of the banking sector as a whole in terms of the movement of some elements of the financial position, some financial performance indicators such as profitability, liquidity and capital adequacy, and the volume of the banking sector. The study found that Central Bank and the banking sector were able to face some of these events. However, the analysis shows some financial performance blemishes.

أولاً : مقدمة :

شهد القطاع المصرفي المصري العديد من التغيرات والأحداث على مدار تاريخه منذ نشأته الأولى على يد محمد علي عام 1842 وسيطرة الملكية الأجنبية على إدارته ثم التحرر منها على يد طلعت باشا حرب عام 1920 وإنشاء بنك مصر برؤوس أموال مصرية، ثم شهد التدخل الحكومي الكامل بصدر قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1954 الذي أعطى البنك المركزي مهمة تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة، ثم التحرر من السيطرة الحكومية خلال فترة السبعينات في ظل إتباع الدولة لسياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي، وبعد ذلك جاء دور القطاع المصرفي للمساهمة في علاج بعض الاختلالات التي أصابت الاقتصاد المصري وأصابته خلال فترة التسعينات من خلال برنامج الإصلاح المصرفي وبرنامج الخصخصة، وبالرغم من كافة الإجراءات التي قامت الحكومة المصرية بتنفيذها خلال فترة التسعينات نجد أن القطاع المصرفي ظل يواجه العديد من الصعوبات والتحديات مثل المستويات المنخفضة من المنافسة والارتفاع النسبي في تكاليف الوساطة المالية، ومحدودية الابتكار، وظلت هيمنة ملكية الدولة بمشاكلها، وزيادة حجم القروض المتعثرة، وضعف جودة الأصول، وضعف حوكمة الإدارة، وانخفاض الربحية⁽¹⁾. كانت كل تلك التغيرات بمثابة مراحل تطور ونمو لمكوناته وسياساته وكفاءته أدائه لوظائفه المختلفة في النشاط الاقتصادي.

(1) Mohieldin, M. & S. Naser, "On bank privatization: The case of Egypt", The Quarterly Review of Economics and Finance, vol. 46, no. 5, 2007, p708..

الدراسة الحالية تحاول أن تقدم تحليلاً وتقييماً لأداء ذلك القطاع خلال الفترة (2004-2014) والذي قد شهد عدد من التطورات على الساحة المصرفية المصرية والدولية، **أولها:** إعلان البنك المركزي المصري عن خطته لتطوير النظام المصرفي عن طريق عدد من الإجراءات المؤسسية التي تعتبر مكملة لعملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت أول التسعينات وذلك بإصدار قانون البنوك والائتمان رقم 88 لسنة 2003، **ثانياً:** بعض الأزمات العالمية والإقليمية مثل الأزمة المالية العالمية، وأزمة منطقة اليورو، وأزمة إمارة دبي، **ثم أخيراً:** على الساحة المصرية السياسية قيام ثورتي 25 يناير، 30 يونيو. فتقدم الدراسة تحليلاً لأهم القرارات التي تم اتخاذها في كل حدث من الأحداث السابقة وأثرها على الأداء المالي للقطاع ككل. ولما كانت فترة الدراسة تنتهي عند 2014، فإن ذلك لما شهده الاقتصاد المصري من تحولات جذرية بعد تلك الفترة، كتغيير نظام السياسة النقدية وتعويم سعر الصرف والتغيرات المتكررة في سعر الفائدة، وإبرام الحكومة المصرية اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تعيين مجلس إدارة جديد للبنك المركزي، لذا فإن الدراسة الحالية تعتبر تلك الأحداث بمثابة فترة تحليل مختلفة، وبالتالي نطاق الدراسة لا يمتد إلى هذه التغيرات.

تبدأ الدراسة بتوضيح أهم الدراسات التي تناولت الأداء المالي للقطاع المصري، ثم تتطرق لأهم التطورات في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2004-2014، ثم تستعرض تحليلاً للأداء المالي للقطاع المصري خلال فترة التحليل، ونختتم الدراسة بتقديم الخلاصة لأهم النتائج.

ثانياً: أهم الدراسات التي تناولت الأداء المالي للقطاع المصرفي المصري:

- استخدام المؤشرات المالية لقياس الكفاءة المصرفية لتقييم القطاع المصرفي نفسه:

قامت دراسة Fayed 2013⁽²⁾، بمقارنة كفاءة البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في مصر خلال الفترة (2008-2010) باستخدام 7 مؤشرات مالية تقيس الربحية، ومخاطر السيولة ورأس المال، وتوصل إلى تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية العاملة في مصر. أما دراسة Daradkah and Miani, 2011⁽³⁾ فقد تناولت هيكل وكفاءة الصناعة المصرفية في مصر خلال الفترة من 2002 إلى 2009، وذلك باستخدام المؤشرات المختلفة لقياس الكفاءة المالية على مستوى القطاع المصرفي ككل وليس على مستوى كل بنك على حدة، ورأى أن ارتفاع

(2) Fayed, M.E., "Comparative performance study of conventional and Islamic banking in Egypt", Journal of Applied Finance & Banking, vol. 3, no. 2, 2013, 1-14

(3) Daradkah, D. & S. Miani. "The Banking Industry in Egypt". Transition Studies Review, vol. 18, no. 1, 2011, 65-84

الودائع وزيادة وانتشار التسهيلات الائتمانية بالإضافة لنتائج تحليل المؤشرات تبشر بتوقعات مستقبلية إيجابية للقطاع المصرفي المصري مع تواجد العديد من الفرص غير المستغلة في الصناعة المصرفية خاصة في قطاع التجزئة المصرفية وقطاع القروض الصغيرة والمتوسطة.

أما دراسة (4) Figueira et al., 2006، قام بتحليل قطاعي عبر 40 دولة أفريقية منها مصر خلال عام 2002، ووجد أن كفاءة البنوك العامة هي أقل مقارنة بالبنوك الخاصة، كذلك كفاءة البنوك الأجنبية كانت أعلى من كفاءة البنوك المحلية.

- استخدام المؤشرات المالية لتقييم أثر سياسات معينة على القطاع المصرفي:

وجدت دراسة (5) Hassan et al., 2012 أن دخول البنوك الأجنبية مع سياسات التحرير المالي تؤثر إيجابياً على النظام المصرفي المحلي وذلك بدراسة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط MENA خلال الفترة (1996 - 2007). أما للقطاع المصرفي المصري فكان هناك عدد من الدراسات التي حاولت قياس آثار تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج الخصخصة، فنجد دراسة (6) Mohieldin and Nasr، 2007 التي اهتمت بتطورات خصخصة القطاع المصرفي في مصر مع تقييم البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة خلال الفترة (1991-2002) ووجدت أن البنوك العامة أقل كفاءة من الخاصة، وقد عانت من انخفاض حجم رأس المال بها، والأصول الرديئة منخفضة العائد وعدم كفاءة نظام إدارة المخاطر بها، ورأت أن أداء تلك البنوك العامة يعوق تطور النظام المصرفي. بينما حاولت دراسة Kamaly et al., (7) 2015 إيجاد آثار تنفيذ برنامج الخصخصة كمتغير مستقل على كفاءة البنوك العاملة في مصر المقاسة بخمسة مؤشرات مالية كمتغير تابع خلال الفترة (1996-2013) فوجدت أن الخصخصة كان لها آثار إيجابية على الكفاءة ومستويات الربحية، كذلك وجدت دلائل قوية بأن الملكية الأجنبية للبنوك هي عامل أساسي لضمان النتائج الإيجابية لبرنامج الخصخصة

(4) Figueira, C., J. Nellis & D. Parker, "Does ownership affect the efficiency of African banks?", The Journal of Developing Areas, vol. 40, no. 1, 2006, 37-62.

(5) Hassan, M.K., B. Sanchez, G.M. Ngene & A. Ashraf, "Financial liberalization and foreign bank entry on the domestic banking performance in MENA countries", African Development Review, vol. 24, no. 3, 2012, 195-207.

(6) Mohieldin, M. & S. Naser, op.cit.

(7) Kamaly, A., S. El-Ezaby & M. El-Hinawy, "Does Privatization Enhance the Performance of Banks? Evidence from Egypt", In 2015 Applied Social Science Association (ASSA) Annual Meeting, Boston, Massachusetts, 2015

على كفاءة البنوك المصرية. أما Reda، 2013⁽⁸⁾ فحاولت إيجاد أثر عمليات الدمج والاستحواذ خلال الفترة (2002-2007) على كفاءة البنوك المصرية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية ROE، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن جميع البنوك التي خضعت لعمليات الدمج أو الاستحواذ لم تظهر تحسناً كبيراً في مستويات العائد على حقوق الملكية مقارنة بمستوياتها قبل تلك العمليات. الدراسة الحالية تحاول الإضافة لما سبق من خلال تقديم تحليل للقطاع المصرفي خلال الفترة 2004-2014، والتي شهدت عدداً من الأحداث التي كان لها أثرها على قرارات وأداء النظام المصرفي.

ثالثاً: أهم التطورات في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2004 - 2014) :

1 - خطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي:

وضع البنك المركزي خطة لتطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، كمحاولة لتعزيز سلامته وقوته وخلق قطاع مصرفي قادر على المنافسة وتأدية دوره في النشاط الاقتصادي بكفاءة لزيادة معدل النمو الاقتصادي. وبدأت هذه الخطة مع صدور قانون البنوك والائتمان رقم 88 لسنة 2003 والمعدل بقانون رقم 162 لسنة 2004، هذه الخطة مكونة من مرحلتين :

أ- المرحلة الأولى: مرحلة الإصلاح I:

بدأت هذه المرحلة في سبتمبر 2004 وانتهت في ديسمبر 2008، وتضمنت تلك المرحلة أربع ركائز أساسية:

- إجراء بعض عمليات الخصخصة والدمج بالقطاع المصرفي.
- مواجهة مشكلة الديون المتعثرة لدى البنوك.
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام مالياً وإدارياً.
- دعم قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي، وسنحاول استعراضهم فيما يلي:

المحور الأول: إجراء بعض عمليات الخصخصة والدمج بالقطاع المصرفي:

تضمن القانون رقم 88 لسنة 2003 عدد من المواد التي هدفت لإعادة هيكلة وتنظيم الجهاز المصرفي، منها المادة رقم 32 والتي نصت بوضع حد أدنى لرؤوس أموال البنوك المصرية ليصبح 500 مليون جنيه، وألا يقل رؤوس أموال فروع البنوك الأجنبية في مصر عن 50 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الحرة، وقد ألزم القانون البنوك بضرورة توفيق أوضاعها خلال موعدها

(8) Reda, M, " The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Efficiency: Evidence from Bank Consolidation in Egypt", in ERF 19th Annual Conference: Economic Development and the Rise of Islamist Parties Kuwait, 2013

أقصاه 14 يوليو 2005، كذلك أجاز القانون الاندماجات بين البنوك بعد استيفاء الشروط والإجراءات وموافقة مجلس إدارة البنك المركزي⁽⁹⁾. وفي ظل المرحلة الأولى من الإصلاح شجع البنك المركزي عمليات الاندماج الطوعية والقسرية بغرض إدماج البنوك الصغيرة والضعيفة في كيانات كبيرة قوية بما يعزز من قدراتها التنافسية محلياً ودولياً؛ هذه الاندماجات نتج عنها تغيير في الخريطة المصرفية والتي تكونت من 61 بنكاً في عام 2004، ووصلت إلى 40 بنكاً في عام 2014.

المحور الثاني: مواجهة مشكلة الديون المتعثرة لدى البنوك:

تبنت الدولة حزمة متكاملة من الإجراءات للتعامل مع الديون والعملاء المتعثرين، وتُرَكِّز تلك الإجراءات على الطرق الودية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات القانونية التي تستغرق وقتاً طويلاً ولا تضمن استرداد مستحقات البنوك بالكامل، خلال عام 2007 أطلقت أربعة بنوك وهم (البنك الأهلي، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك التنمية الصناعية) مبادرة لتسوية المديونيات المتعثرة لصغار العملاء بدعم من البنك المركزي المصري، وتضمنت المبادرة إعفاء المدينين الذين تقل مديوناتهم عن نصف مليون جنيه من 75% من إجمالي الدين، والذين تقل مديوناتهم عن مليون جنيه من 70% من إجمالي الدين، وقد أسفرت المبادرة عن تسوية 75% من الديون المتعثرة لهذه الشريحة.⁽¹⁰⁾

تم عمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال العام) لأكثر من 90% منها، وذلك عن طريق استحداث عدة أساليب وبرامج مختلفة بالقطاع المصرفي المصري من قبل وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزي، أما المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة، فقد تم سداد 62% نقداً لبنوك القطاع العام التجارية، وبالنسبة للمبالغ المتبقية 38% فقد تم توقيع اتفاق في سبتمبر 2009 تم بموجبه السداد للمديونية بنهاية شهر يونيو 2010.⁽¹¹⁾

المحور الثالث: إعادة هيكلة بنوك القطاع العام مالياً وإدارياً:

تمت إعادة هيكلة البنوك العامة بتنفيذ خطة محددة التواريخ أعدتها وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي لتطوير كافة الإدارات والنظم التكنولوجية واستحداث إدارات جديدة، خاصة إدارة المخاطر والنظم التكنولوجية والموارد البشرية. أحد خطوات إعادة الهيكلة للبنوك العامة تجلت من خلال محاولة الدولة لتقليل السيطرة الحكومية والملكية العامة للقطاع المصرفي وتم ذلك عن طريق خصخصة أحد البنوك العامة وهو بنك الإسكندرية وتم الاستحواذ عليه من قبل بنك سان باولو الإيطالي عام 2006، بنك القاهرة أيضاً أحد البنوك العامة الذي تم عرضه

(9) البنك الأهلي المصري، «الدمج المصرفي في السوق المصري» النشرة الاقتصادية، العدد 4، المجلد 58، 2005، ص 30.

(10) البنك الأهلي المصري، «أداء الاقتصاد المصري في عام 2007»، النشرة الاقتصادية، العدد 1، المجلد 61، 2008، ص 80.

(11) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 52، الأعداد 3، 2012، ص 39.

للخصخصة في عام 2008، لكن لم يتم إتمام صفقة البيع بسبب انخفاض قيم العروض المقدمة عن القيمة الحقيقية للبنك، وأيضاً قامت الدولة ببيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة على أن يتم استخدام حصيلتها في إعادة هيكلة البنوك مالياً.⁽¹²⁾

المحور الرابع: دعم قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري:

وضع البنك المركزي برنامج استهدف رفع كفاءة القطاع المصرفي المصري من خلال الاستفادة من التجارب الدولية، وتطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفي، كما تمت الاستعانة ببعض القيادات والكوادر البشرية لإدارة هذا القطاع، وأصبحت مسئولية الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي تقع على عاتق نائب المحافظ للاستقرار المصرفي، وذلك من خلال قطاع متكامل للرقابة والإشراف، هذا القطاع يتكون من سبعة إدارات رئيسية، تهدف هذه الإدارات إلى التأكد من والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك العاملة المصرية وتقييم أدائها وإداراتها للمخاطر المتنوعة، وتكوين قواعد البيانات اللازمة لتمكينه من مراقبتها ومتابعتها، بالإضافة إلى مراقبة البنوك في مدى التزامها بالمعايير الرقابية الصادرة، وقواعد الحوكمة وكفاءة نظم المعلومات ومعايير الملازمة والاختيار بالنسبة لمسئولي ومديري القطاعات الرئيسية بالبنوك وذلك من خلال تفعيل أساليب المراقبة المختلفة.

ب- المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح II:

استهدفت هذه المرحلة التي بدأت في يناير 2009 وانتهت في مارس 2012 رفع كفاءة أداء وضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بدوره في الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومي والإسهام في تحقيق معدلات التنمية والنمو الاقتصادي المستهدفة، وتمثل الركائز الأساسية للخطة لتلك المرحلة فيما يلي:

- إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة (البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، البنك العقاري المصري).
- المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية (الأهلي المصري، مصر والقاهرة) مع مراجعة وإصدار قواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري، واستكمال أي متطلبات لازمة لرفع كفاءة أداء القطاع المصرفي.
- تبني مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد قرر البنك المركزي إعفاء البنوك المانحة لقروض وتسهيلات

(12) Reda, M., "Measuring Banking Efficiency post consolidation: The Case of Egypt", In Egyptian Center for Economic Studies, working paper 173, 2012, p.5

اثمائية لهذه النوعية من الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطي البالغة 14 % (حيث تم تخفيضها إلى 12 % ثم إلى 10 % خلال 2012)، بالإضافة لاتفاق البنك المركزي مع المعهد المصرفي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على إجراء مسح ميداني شامل لتلك المنشآت وتدشين قواعد بيانات إلكترونية لها.⁽¹³⁾

● تطبيق مقررات بازل 2 في القطاع المصرفي المصري. ومن أهم الإجراءات والتعليمات التي أصدرها البنك المركزي في إطار تطبيق مقررات بازل II:⁽¹⁴⁾

- تلتزم البنوك العاملة في مصر - ماعدا فروع البنوك الأجنبية - بالحفاظ على نسبة حددها الأدنى 10 % بين عناصر القاعدة الرأسمالية وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، أما بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيسرى عليها الضوابط الواردة بالتعليمات الرقابية.

- كما أصدر البنك المركزي خلال عام 2013 التعليمات الخاصة بنظم الرقابة التابعة للمحور الثاني من مقررات بازل، أما مخاطر التركيز والسيولة وسعر الفائدة في المحفظة فسيقوم البنك المركزي بإصدار التعليمات الخاصة بها بعد التأكد من استيعاب السوق للتعليمات الصادرة المتعلقة بالمحور الأول (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال).

2 - الأحداث المهمة على الساحتين العالمية والمحلية :

أ- الأزمة المالية العالمية 2008 :

بدأت بوادر الأزمة المالية خلال عام 2007 وظهرت بقوة في منتصف شهر سبتمبر 2008، وعرفت بأزمة الرهن العقاري حيث تعدت الرهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار⁽¹⁵⁾، وأثر ذلك في الأسواق المالية العالمية نتيجة لعمليات التوريق⁽¹⁶⁾. وانعكست الأزمة في بدايتها في صورة إفلاس لبعض البنوك الأمريكية الكبرى وانهيار بعض المؤسسات المالية ومؤسسات التأمين، ثم تعدى الإفلاس ليشمل بعض البنوك في دول أخرى مثل أوروبا واليابان بالإضافة للانهيارات في مؤشرات البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية والخليجية.

(13) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 53، الأعداد 2، 2013، ص. 40.

(14) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 54، الأعداد 1، 2014، ص. 33.

(15) سعد، محيي محمد، الاستثمار والأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية)، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص. 103.

(16) التوريق Securitization: عملية تحويل قروض الدول والمشروعات لأوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان .

يرى خبراء البنك الدولي⁽¹⁷⁾ أن التقدم الهائل المحرز في ظل المرحلة الأولى من إصلاحات القطاع المصرفي والتي تتضمن التحول من نظام خاضع لهيمنة الدولة إلى نظام أكثر قوة وكفاءة بقيادة القطاع الخاص. حيث لأول مرة في التاريخ الحديث يصبح القطاع المصرفي المصري مملوكاً في غالبية للقطاع الخاص، ومنفتحاً في مجالات المنافسة من خلال خصخصة رابع أكبر بنك مملوك للدولة، هو بنك الإسكندرية، وتصفية 94% من الأسهم المملوكة للدولة في بنوك مشتركة، وعمليات دمج القطاع المصرفي، وتقليل عدد البنوك من 57 إلى 40 بنكا. فتضاعفت القيمة الصافية لدى القطاع المصرفي من 35 مليار جنيه مصري في عام 2004 إلى 70 مليار جنيه مصري في عام 2008، كما أدت الإصلاحات إلى تعزيز كبير ولموس للمراكز المالية للبنوك، وهو ما اتضح بصورة مؤكدة في مرونة النظام المصرفي تجاه الأزمة العالمية.

نجد أن سياسات الإصلاح المصرفي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي التي بدأها البنك المركزي المصري في 2004 وانتهى من المرحلة الأولى منها في 2008 مع بدء تنفيذ المرحلة الثانية خلال الفترة 2009-2012 قد اشتملت على العديد من الضوابط والتعليمات والسياسات الرقابية التي ساهمت في مساعدة القطاع المصرفي على مواجهة الأزمة العالمية، حيث قام البنك المركزي بوضع المعايير الرقابية التي تحفظ سلامة المراكز المالية للبنوك وتعزيزها عن طريق وضع الحدود الدنيا لرأس المال بالإضافة لتحديد أسس لتقييم عمليات الرقابة على الائتمان وتطبيقها، ومن العوامل التي ساهمت في تخفيف آثار الأزمة وضع ضوابط لفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر، حيث وضع البنك المركزي شرط للبنك الأجنبي بوضع أموال داخل الاقتصاد تعادل كافة التزاماته، بالإضافة لطلب البنك المركزي المصري من البنوك دراسة سقوف التوظيفات بكل دولة وفقاً لحجم اقتصادها وتصنيفها الائتماني ومراجعتها، مع دراسة وإقرار حدود قصوى للمؤسسات المالية الخارجية التي يتم التعامل معها مع مراجعتها بصفة دورية⁽¹⁸⁾، وتم وضع حدود قصوى للتمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية ووضع حد أدنى لمعيار كفاية رأس المال ونسب السيولة والاحتياطي، وبالتالي يمكن أن نخلص إلى أهم السياسات التي اتبعتها البنك المركزي وساعدت بشكل كبير في مواجهة آثار الأزمة العالمية:⁽¹⁹⁾

(17) البنك الدولي. مصر: صمود أمام الأزمة المالية من خلال نظام مالي سليم. 2010. ص. 2.

http://siteresources.worldbank.org/NEWSARABIC/Resources/egypt__weathering-financial-crisis.pdf

(18) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 50، العدد 1، 2010. ص. 46.

(19) عبد السلام، هشام محمد، «توصيات لجنة بازل لإصلاح الجهاز المصرفي بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية»، ماجستير الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، 2016.

- تطبيق البنك المركزي في أبريل 2014 لسقف 5% على الأكثر للتمويل العقاري من المحفظة الائتمانية لأي بنك.

- رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك عام 2003.

- حل الجزء الأكبر من مشكلة الديون المتعثرة.

- اندماج البنوك الصغيرة في بنوك كبيرة وقوية والذي تزامن مع المرحلة الأولى من عملية الإصلاح.

- إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية والمؤسسية للبنوك المملوكة للدولة.

- تشديد الرقابة على البنوك من جانب البنك المركزي حيث تم تخصيص قطاع كامل من قبل البنك المركزي للقيام بدور إشرافي كامل على البنوك العاملة في مصر.

ب- أزمته ديون إمارة دبي ومنطقة اليورو 2009 - 2010:

كانت إحدى تداعيات الأزمة المالية التي شهدتها العالم في 2008 هي تأثيرها على اقتصاد إمارة دبي خاصة في قطاع العقارات، فمن أواخر تسعينات القرن الماضي، اتبعت الإمارة أجندة تنوع اقتصادي مكثفة، كان جوهرها برنامجاً هائلاً للتنمية الحضرية، وبتنوع كبير من خلال الاستدانة من رأس المال الدولي، مدفوعاً بالدرجة الأولى من خلال أسواق العقارات المحررة، فالمشاريع الضخمة التي تمت في جميع أنحاء دبي جعلت البناء والعقارات في المقدمة ومن أهم القطاعات غير النفطية في اقتصاد الإمارة⁽²⁰⁾، ولكن عقب الأزمة العالمية انخفضت أسعار المساكن. وفي أواخر نوفمبر 2009 اعترفت دبي بعدم قدرتها على الوفاء بسداد ديون بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي⁽²¹⁾. فاهتزت الأسواق المالية العالمية، وازدادت صورة دبي سوء وتضررت سمعتها عندما تم نشر الأخبار عن طلبها لإيقاف سداد التزامات على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

أما أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو فاندلعت الشرارة الأولى لها عندما كشفت الحكومة اليونانية في أكتوبر 2009 عن خطأ توقعاتها بشأن عجز في الموازنة العامة الذي فاق تلك التوقعات، فقامت مؤسسات التقييم العالمية بتخفيض تقييم السندات اليونانية، وتم فرض تكلفة أعلى على قروض الحكومة اليونانية وواجهت خطر العجز عن الوفاء بالتزاماتها، ثم تفاقم الأمر ليشمل عدداً من الدول الأوروبية الأخرى مثل أيرلندا والبرتغال وإسبانيا. كل ذلك كان له أكبر الأثر على

(20) Buckley, M, "From Kerala to Dubai and back again: construction migrants and the global economic crisis", Geoforum, vol. 43, no. 2, 2012, p.251

(21) Bloch, R, "Dubai's long goodbye", International Journal of Urban and Regional Research, vol. 34, no. 4, 2010, p.947.

عملة اليورو، وزادت مخاطر انهياره خاصة خلال انخفاض قيمة الضمانات الحكومية وممتلكات البنك من الديون السيادية، والتغيرات في مستويات التصنيف الائتماني وإجراءات البنك المركزي الأوروبي ومستويات الائتمان في بلدان منطقة اليورو المضطربة.⁽²²⁾

وكانت من أهم مخاوف آثار تلك الأزمات على الجهاز المصرفي خاصة أزمة منطقة اليورو⁽²³⁾: احتمال التعرض لخسائر جراء الاحتفاظ بودائع في بنوك أوروبية باليورو لتمويل عملياتها في السوق الأوروبية، أيضاً فإن الجهاز المصرفي المصري يضم عدداً من الوحدات المصرفية التي تعتبر فروعاً لمراكزها بدول منطقة اليورو، خاصة اليونان وإيطاليا وفرنسا، وأيضاً الفروع للبنوك الإماراتية، الأمر الذي يعني احتمالية تأثر تلك الوحدات بالإضطرابات التي تشهدها البنوك الأم.

وقد صرح البنك المركزي في تقريره الصادر خلال فترة الأزمة التي شهدتها دبي واليونان ومنطقة اليورو بمتابعته لها لاتخاذ أي قرارات سريعة - إذا ما استدعت الحاجة - لتفادي أي تداعيات سلبية، وكناتج عنهما فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي في 22 يونيو 2010 بوضع ضوابط تركز التوظيفات والتي تشمل على الإيداعات بكافة صورها والقروض الممنوحة سواء للمؤسسات المالية أو غير المالية والاستثمارات من مختلف أنواع الأوراق المالية، الالتزامات الناتجة عن التجارة الخارجية للبنوك العاملة في مصر لدى الدول والمؤسسات والمجموعات المالية بالخارج أهمها:⁽²⁴⁾

- كل بنك لابد أن يضع استراتيجية خاصة بمخاطر التوظيف لدى الدول الأجنبية.
- وضع سقف إجمالي حجم التوظيفات وفقاً لدرجة المخاطر والدولة التي سيتم عقد التوظيف بها.
- الحد الأقصى لتوظيفات البنك / فرع البنك الأجنبي لدى فروع البنوك الأجنبية العاملة بمصر في الخارج 10% من إجمالي التوظيفات في الخارج أو 40% من القاعدة الرأسمالية وفقاً لحساب معيار كفاية رأس المال لدى البنك أيهما أقل.
- الحد الأقصى لتوظيفات البنك / فرع البنك الأجنبي لدى المركز الرئيسي وفروعه والبنوك والمؤسسات التابعة في كافة الدول 50% من القاعدة الرأسمالية للبنك.

(22) Kräussl, R., T. Lehnert & D. Stefanova, "The European sovereign debt crisis: What have we learned?", Journal of Empirical Finance, vol. 38, no. A, 2016, p.367-368.

(23) البنك الأهلي المصري، «أزمة منطقة اليورو»، النشرة الاقتصادية، العدد 1، المجلد 62، 2012، ص.41.

(24) تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي، 2010، ص.18.

- يسمح لفرع البنك الأجنبي بالتوظيف لدى مركزه الرئيسي وفروعه والبنوك والمؤسسات التابعة في كافة الدول حتى 100 % من القاعدة الرأسمالية للفرع.
- يحافظ البنك على هامش بواقع 10 % من أي حد مقرر لدى استخدامه لمواجهة أي تغييرات في أسعار الصرف.

ج - ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013؛

لم يكد الجهاز المصرفي المصري بل والاقتصاد كله يتخطى الأزمات المالية الدولية والإقليمية التي أحاطت به، التي وفقاً لشهادة العديد من المؤسسات الدولية لم تستطع التأثير عليه بدرجة كبيرة بسبب السياسات والقرارات التي تم اتخاذها من قبل البنك المركزي، ومع اقتراب انتهاء المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الذي بدأه في 2004، حتى اندلعت أحداث ثورة 25 يناير 2011، وبالرغم من أنها جاءت لتحرير وتطهير الاقتصاد المصري من أوجه الفساد السياسية والمالية والاقتصادية والإدارية المختلفة ولتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وزيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية إلا أن أحداثها كانت لها بعض الآثار على مؤشرات الاقتصاد المصري والقطاع المصرفي.

عقب ثورة يناير 2011، شرعت مصر في التحول السياسي والاقتصادي، وقد أدت الثورة إلى ترك الرئيس الأسبق لمنصبه بعد مرور ثلاثون عاماً على تواجده في سدة الحكم، ثم حدث تغيير في مجلس الوزراء، وتم حل البرلمان والحزب السياسي الرئيسي وتم اعتقال بعض أعضاء الحكومة السابقة وبدأ التحقيق مع العائلات والشركات الكبرى المرتبطة بالحكومة السابقة بسبب جرائم الفساد وبعض الجرائم الأخرى. وتلت الثورة بعض الأحداث مثل بعض الاضطرابات الاجتماعية، والمظاهرات والإضرابات، ومنها الإضرابات من قبل الموظفين في القطاع المالي خاصة البنوك المملوكة للدولة. وقد تأثرت بعض القطاعات مثل التعدين والسياحة والبناء، والتي تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بتلك الأزمة، وخلال هذه الفترة انخفض النمو الاقتصادي بشكل حاد.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فقد واجهت البنوك العاملة في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 عدداً من المخاطر والمشاكل تمثلت في:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر.
- عدم وجود المؤسسات المالية المساندة مثال : مؤسسات ضمان القروض، ومؤسسات تأمين الودائع.
- تزايد حجم الديون المتعثرة في البنوك المصرية، وارتفاع قيمة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مما أدى إلى انخفاض إيرادات البنوك.

- ارتفاع أسعار الدولار والعملات الأجنبية، وذلك نتيجة لانخفاض قيمة العملة المصرية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية خاصة الدولار.

- إضرابات ومظاهرات العاملين في النظام المصرفي والتي كان مطلبها الأساسي زيادة الأجور، خاصة في البنوك المملوكة للدولة. فعقد البنك المركزي اجتماعا مع ممثلي موظفي البنوك، وتم التوصل إلى اتفاق لزيادة رواتب موظفي البنوك. فكان من المتوقع أن يرتفع بند المصاريف الإدارية في قوائم دخل البنوك بين 15 و 30 في المائة.⁽²⁵⁾

- انخفاض التصنيف الائتماني المصري بعد ثورة 25 يناير، فقد قامت فيتش بتخفيض التصنيف طويل الأجل بالعملة الصعبة درجة واحدة من BB إلى BB-، والتصنيف طويل الأجل بالعملة المحلية من BB+ إلى BB-، وعندما تم إغلاق البنوك خلال الفترة 27 يناير وحتى 31 يناير قامت موديز بتخفيض تصنيف خمس بنوك وهم: البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة، والبنك التجاري الدولي، وبنك الإسكندرية. ثم بعد ذلك بفترة وجيزة، خفضت معدل تصنيف الدين بمقدار درجة واحدة من Ba₁ إلى Ba₂ وغيرت توصيفها لمصر من مستقر إلى سلبي، كما خفضت ستاندرد أند بورز تصنيف مصر بالعملات المحلية والأجنبية طويلة الأجل إلى BB+ وBB، وعكست هذه التخفيضات حالة عدم التأكد السياسي التي يمكن أن تؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأوجه النشاط الاقتصادي.⁽²⁶⁾

- بطء إجراءات الاعتمادات المستندية وتراجع أداء البنوك في سرعة فتح الاعتمادات المستندية للمستوردين ووصلت المدة إلى 10 أيام بعد أن كانت في خلال يومين أو ثلاثة فقط قبل الثورة، ويرجع ذلك إلى قيام بعض البنوك الأجنبية برفض تعزيز الاعتمادات المستندية إثر خفض التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري وارتفاع المخاطر بسبب الأحداث السياسية والأمنية فلم تكن هناك سياسة واضحة تتعامل بها جميع البنوك فهناك بعض البنوك تضع الأولوية لفتح اعتمادات مستندية لمستوردي المواد الغذائية فقط دون التركيز مع باقي الاحتياجات الصناعية.⁽²⁷⁾

وكانت من أهم الإجراءات والقرارات التي اتخذها البنك المركزي خلال الفترة:⁽²⁸⁾

(25) عبد القادر، هيثم محمد. «انعكاسات معايير لجنة بازل على الجهاز المصرفي المصري في ظل تداعيات الثورة المصرية». المجلة العربية للإدارة. مجلد 36، عدد 2، 2016، ص.82

(26) Nasr, S, "The Egyptian Banking System Post January 25 th Revolution", In Cambridge Business & Economics Conference (CBEC). University of Cambridge, UK, 2012.p.9.

(27) بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، «اثر الثورة على البنوك» النشرة الاقتصادية، العدد 4، 2011، ص8

(28) البنك الأهلي المصري، «أداء الجهاز المصرفي المصري بعد عام من الثورة» النشرة الاقتصادية، العدد 1، المجلد 62، 2012، ص.57

- إغلاق البنوك ووقف العمل بها خلال فترة الثورة كمحاولة لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- خلال الأيام الأولى بعد عودة العمل بالبنوك تم وضع حد أقصى للسحب اليومي للأفراد بنحو 10 آلاف دولار للودائع بالعملات الأجنبية، و50 ألف جنيه للودائع بالعملة المحلية بدون وضع حد للتحويلات البنكية الداخلية.
- طلب البنك المركزي بيانات يومية من البنوك عن أرصدة النقدية والمسحوبات والإيداعات والتحويلات الخارجية الصادرة والواردة.
- طلب البنك المركزي من البنوك القيام باختبارات الضغوط Stress Test وتقييم جودة أصولها.
- حاول البنك المركزي تأمين أموال المودعين، عن طريق احتواء عمليات السحب.
- سمح البنك المركزي للبنوك بتغيير غرض بعض الاستثمارات المالية خلال الفترة (يناير - يونيو) من عام 2011، للحد من التراجع في أسعار الأسهم المتداولة بالبورصة، حيث أقر للبنوك بإعادة تبويب الأصول المالية بغرض المتاجرة ضمن بند الأصول المالية المتاحة للبيع مع عدم اعتبار الانخفاض في القيمة العادلة لها اضمحلالاً خلال هذه الفترة، وذلك لمنع انعكاس خسائر البنوك من محفظة الأوراق المالية على قائمة الدخل.
- قام البنك المركزي في نوفمبر 2011 برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لديه لمدة ليلة واحدة بنسبة 1% ليصلا إلى 9.25% و 10.25%، وقرر رفع سعر الخصم ليصل إلى 9.5%. وكان يهدف إلى توفير السيولة اللازمة للمؤسسات المصرفية لمواجهة متطلباتها سواء لتمويل الحكومة المصرية لسد العجز في الموازنة من خلال أذون الخزانة التي ارتفعت أسعارها، أو لتقديم تسهيلات ائتمانية.
- قرر البنك المركزي في 20 مارس 2012 تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لدى البنك المركزي من 14% إلى 12%، وذلك كمحاولة لتوفير المزيد من السيولة في الجهاز المصرفي.
- خلال عام 2013 أصدر البنك المركزي قرار بضرورة أن يضع كل بنك خطة طوارئ للاحتفاظ بأرصدة نقدية تمكنه من الاستمرار في عمليات الصرف والإيداع لمدة لا تقل عن 5 أيام عمل، وتوفير الحد الأدنى للمبالغ الاحتياطية التي يجب توافرها في كل فروع البنك.⁽²⁹⁾

(29) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 53، العدد 3، 2013، ص. 37.

- أصدر البنك المركزي قرار بتاريخ 14 يناير 2013 بوضع آلية يمكن من خلالها تحديد أولوية طلبات شراء العملة الأجنبية بالبنوك من خلال الموارد المتاحة، مع السماح للبنوك بصفة مؤقتة بإعادة تمويل الاستيراد لعملائها من خلال منح حد تسهيلات مؤقتة بالعملة الأجنبية لحين تدبير العملة.

- في 13 مارس 2013 قام البنك المركزي بمبادرة لدعم قطاع السياحة عن طريق منح بعض الأنشطة فترة سماح بحد أقصى عام للتسهيلات الائتمانية يتم خلالها ترحيل جميع الاستحقاقات، مع ترك الحرية للبنوك لاتخاذ القرار المناسب.

- وضع عدد من ضوابط مزاولة للبنوك لنشاط التأمين المصرفي.

خلال تلك الفترة كان قد تم إجراء الانتخابات الرئاسية خلال عام 2012، وتم اختيار رئيس مصر لمدة رئاسية حددها الدستور بأربع سنوات، وتطلع الشعب نحو مستقبل أفضل، ولكن استمر عدم الاستقرار السياسي والظلم الاجتماعي والمشاكل الاقتصادية خلال السنة التي أعقبت الانتخابات، مما ولد شعورا متزايدا بانعدام الأمن والسخط، فقرر الشعب المصري التمرد ضد الأداء غير المرضي للنظام السياسي الجديد ونجح في عزل الرئيس.

عقب ذلك وافق مجلس الوزراء المصري في 28 أغسطس 2013 على خطة عاجلة لتحفيز الاقتصاد خلال الفترة من يوليو 2014 حتى يونيو 2017 (3 سنوات)، وتمثل الأهداف العامة لهذه الخطة على المدى القصير والمتوسط في تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 5% و 7% وتخفيض معدل البطالة إلى أقل من 9% وهو ما يمثل المعدل الذي كان سائدا قبل 25 يناير 2011، وتعتمد الخطة في المقام الأول على تحسين بيئة الاستثمار من خلال الاعتماد على الاستثمارات الخاصة والعامة والأجنبية المباشرة، وتقرح الخطة أيضا زيادة دور الحكومة في إعادة تنشيط الاقتصاد، فيما يتعلق بالإنفاق على الاستثمار والاستهلاك العام ووضع استراتيجيات مواجهة البطالة⁽³⁰⁾. ومن جانبه قام البنك المركزي بوضع عدد من الخطوات لدعم معاملات القطاع المصرفي، ووضع آليات لدعم السيولة، وتشجيع التحويلات من الخارج، بالإضافة إلى عدد من المبادرات التي استهدفت دعم قطاعات النشاط الاقتصادي منها:⁽³¹⁾

(30) Khorshid, M. & A. El-Sadek, "Egypt's Post Revolution Development Path From A Dynamic Economy Wide Model: A Three Year Economic Recovery Plan", In The International Conference on Policy Modeling, EcoMod2014, Bali, Indonesia, 2014. p.3

(31) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 53، العدد 4، 2013، ص.43.

- قام البنك المركزي بتخصيص حساب يحمل رقم 306/306 بكافة البنوك العاملة في مصر باسم (دعم مصر) لقبول الإيداعات والتبرعات من المواطنين والشخصيات الاعتبارية.
- التأكيد على قيام البنوك باستبعاد أي أوراق نقد غير مطابقة للمواصفات مع الحرص على عدم تداولها.
- توحيد مدى الإفصاح عن العملاء غير المنتظمين في السداد لدى كل من البنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.
- قام البنك المركزي في 18 فبراير 2014 بمبادرة لتشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، وذلك بتخصيص مبلغ 10 مليار جنيه على شرائح لمدة 20 سنة كحد أقصى ويتم توجيهها للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بمشروعات الإسكان الجديدة لتقوم البنوك بإعادة إقراضه بشروط معينة.⁽³²⁾
- حظر طلب البنوك لأى عمولات إضافية على عمليات بيع العملة الأجنبية للعملاء، وحظر قيامها بتدبير النقد الأجنبي للعملاء الذين لديهم موارد تغطي احتياجاتهم بالعملة الأجنبية.
- إنشاء صندوق باسم «تحيا مصر» على حساب 037037 بالبنك المركزي المصري لقبول الإيداعات والتبرعات من المواطنين والشخصيات الاعتبارية بكافة البنوك المصرية.
- إصدار البنك المركزي عقد الاتفاق المنظم لعملية إصدار شهادات استثمار قناة السويس بين البنوك الأربعة المصدرة لها (الأهلي المصري - مصر - القاهرة - قناة السويس) وباقي البنوك غير المصدرة لها.⁽³³⁾
- وضع ضوابط للقروض الشخصية للعملاء بفرض تمويل اشتراكات النوادي الرياضية.
- التأكيد على ضرورة الإعلان والإفصاح عن معدلات العائد الفعلية على المنتجات المصرفية (الودائع - القروض - شراء السلع والخدمات بالتقسيط....).

من تتبع نوعية وطبيعة الإجراءات التي قام بها البنك المركزي عقب أحداث الثورتين، ترى الباحثة أن القرارات والإجراءات والتعليمات عقب ثورة 25 يناير 2011 كانت قرارات فنية بالدرجة الأولى للمحافظة على سلامة المراكز المالية للجهاز المصرفي ومؤشرات الأداء ومواجهة

(32) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 54، العدد 2، 2014، ص 33

(33) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 54، العدد 4، 2014، ص 44

المخاطر التي ظهرت في تلك الفترة، أما بالنسبة للإجراءات التي تلت ثورة 30 يونيو 2013 فيغلب عليها طابع المبادرات والتي تحاول دعم بعض القطاعات الأخرى في الاقتصاد بخلاف القطاع المالي والمصرفي ولكن باستخدام أجهزته وأدواته، وقد يرجع ذلك إلى حجم المخاطر التي تعامل معها البنك المركزي في الحداثتين المختلفين، فقد كانت أكثر حدة في ثورة 2011 بسبب مستوى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي بلغه الاقتصاد وضبابية المشهد مع الاضطرابات المختلفة، مما فرض على البنك المركزي اتخاذ اللازم للمحافظة على النظام المالي والمصرفي من الانهيار، خاصة ولم يواجه البنك المركزي منذ بدئه لبرنامج الإصلاح في التسعينات مشكلة بحدة أحداث ثورة 2011، بينما في حالة ثورة 2013 فقد كان الوضع أكثر استقرارا وكانت له تجربة سابقة يستطيع الرجوع إليها.

رابعا: تحليل الأداء المالي للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2004 - 2014)؛ - المركز المالي (الأصول والالتزامات):

بالنسبة لجانب الأصول بلغ حجم إجمالي أصول البنوك العاملة في مصر 1816873 جنيه مصري في عام 2014⁽³⁴⁾، من جدول (1) يمكن تتبع تطور الهيكل النسبي لأهمية كل عنصر من عناصر الأصول خلال الفترة.

عنصري الاستثمارات في الأوراق المالية وأرصدة الإقراض والخصم يمثلان الجزء الأكبر من إجمالي الأصول، مع ملاحظة ازدياد الأهمية النسبية لجانب الأوراق المالية خلال الفترة من 21.7% خلال عام 2004 إلى 45.4% خلال عام 2014، وانخفاض النصيب النسبي لأرصدة الإقراض والخصم من 46.8% إلى 32.4%، يليهما أرصدة لدى البنوك بالداخل وأرصدة البنوك بالخارج مع ملاحظة انخفاض النصيب النسبي لهما أيضا خلال الفترة من 18.4% و 6.8% إلى 9.6% و 4.3% على التوالي، ثم يليهما في الأهمية النسبية الأصول الأخرى والتي ازداد النصيب النسبي لها من إجمالي الأصول بمقدار طفيف من 5.5% إلى 6.8%، ثم النقدية والتي تمثل أقل الأصول من حيث تمثيلها في إجمالي الأصول والتي شهدت زيادة من 0.9% إلى 1.5% من إجمالي الأصول.

(34) تقرير البنك المركزي، 2014، بيانات التقرير الشهري.

جدول (1) الأهمية النسبية ونمو عناصر الأصول بقائمة المركز المالي للبنوك خلال الفترة (2004-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
16.2	14.5	7.6	4.0	11.8	0.8	15.5	23.2	8.2	11.1	-	معدل نمو إجمالي الأصول
1.5	1.9	0.04	1.2	1.0	1.0	0.9	0.8	0.9	0.9	*0.9	نقدية
- 6.7	101	- 2.0	19.1	11.9	8.4	33.2	13.1	3.3	21.8	**-	
45.4	41.8	40.6	37.3	33.3	30.5	18.6	18.8	25.5	24.3	21.7	أوراق مالية
26.2	17.7	17.1	16.8	22.0	64.8	14.6	- 9.2	13.7	24.2	-	
9.6	8.4	7.6	9.2	16.4	15.9	25.7	23.2	16.0	17.8	18.4	أرصدة لدى البنوك بمصر
33.1	25.9	- 11	- 42	15.7	-38	28.0	78.6	-2.6	7.5	-	
4.3	4.9	5.6	7.6	4.7	7.1	11.3	13.3	9.5	7.3	6.8	أرصدة لدى البنوك بالخارج
2.2	1.5	-21	67.5	- 26	- 37	-1.3	71.4	41.7	18.3	-	
32.4	35.1	37.1	37.3	38.2	39.4	37.1	37.7	42.5	43.8	46.8	أرصدة إقراض وخصم
7.1	8.4	6.9	1.7	8.4	7.1	13.5	9.2	5.1	4.0	-	
6.8	7.9	8.0	7.4	6.4	6.2	6.3	6.3	5.6	6.0	5.5	أصول أخرى
- 0.5	12.7	17.1	19.5	15.5	- 1.6	17.3	38.0	1.2	20.6	-	

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

- الصف الأول من كل عنصر يعبر عن نسبة العنصر من إجمالي الأصول.
- الصف الثاني يعبر عن معدل التغير من عام إلى العام الذي يليه.

نلاحظ أن أقل معدل لتغير إجمالي أصول الجهاز المصرفي كان خلال عام 2009، حيث زاد إجمالي الأصول فقط بمقدار 0.8% وذلك مقارنة بزيادة 15.5% خلال العام السابق، وسبب ذلك هو انخفاض معدل الزيادة في النقدية من 33.2% في عام 2008 إلى 8.4% وانخفاضها في أرصدة الإقراض والخصم من 13.5% إلى 7.1% مع الانخفاض الشديد الذي حدث في كل من أرصدة البنوك لدى مصر وأرصدة البنوك بالخارج، فكل منهما قد انخفض بنسبة 38%، 37% على التوالي. ويرجع ذلك لسحب البنوك لأرصدها نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالرغم من ذلك فلم يسجل نمو الأصول رقمًا سالبًا بسبب الارتفاع في نسبة نمو الاستثمارات في الأوراق المالية من 14.6% إلى 64.8%. ثم ارتفع معدل نمو الأصول مرة أخرى خلال عام 2010 إلى 11.8% مع الزيادات الطفيفة في نمو كل من النقدية وأرصدة الإقراض والخصم بالرغم

من انخفاض نسبة نمو الاستثمارات في الأوراق المالية إلى 22% وارتفعت أرصدة البنوك بمصر إلى 15.7% واستمرار انخفاض أرصدة البنوك بالخارج بنسبة 26% وذلك بسبب استمرار سياسة الحذر التي اتبعتها البنوك خلال أزمته دبي ومنطقة اليورو. انخفض معدل نمو الأصول في عام 2011 عن العام السابق له ليصبح 4%، وذلك يرجع بشكل رئيسي لانخفاض نسبة نمو الأوراق المالية ونسبة نمو أرصدة الإقراض والخصم إلى 1.7% لتصبح الأقل خلال الفترة، مع الانخفاض الحاد لأرصدة البنوك بالداخل، وذلك بسبب انخفاض التزامات البنوك تجاه البنك المركزي بمقدار 103.4 مليار جنيه، وذلك مع قيامه بسحب بعض ودائعه لديها لمواجهة عمليات تصفية الأجانب لجزء كبير من استثماراتهم تأثراً بالتداعيات المصاحبة لأحداث ثورة يناير⁽³⁵⁾. فتجد ارتفاع حجم أرصدة البنوك بالخارج بنسبة 67% والذي يعد الأعلى بعد نسبة زيادتها في عام 2007 الذي بلغ 71.4% خلال الفترة، وبالتالي نجد تخلي البنوك عن سياسة الحذر التي اتبعتها وبفعل أحداث الاضطرابات المتتالية خلال الفترة رأت أنه من الأفضل استثمار أموالها وأرصدها بالخارج.

خلال عام 2012 ارتفع معدل نمو الأصول إلى 7.6%، وانخفضت النقدية بالبنوك مع زيادة الاستثمار في الأوراق المالية وزيادة أرصدة الإقراض والخصم، مع استمرار انخفاض أرصدة البنوك بالداخل ولكن كان أقل من العام الذي سبقه ليصل إلى نسبة 11%، أما أرصدة البنوك بالخارج فبعد ارتفاعها الكبير في عام الثورة، فقد انخفضت بنسبة 21%، ويمكن تفسير هذا الانخفاض نتيجة توجيه معظم السيولة الموجودة في البنوك المصرية نحو شراء أذون وسندات الخزانة الحكومية بتوجيه من الحكومة والبنك المركزي المصري.

خلال عام 2013 ارتفع معدل نمو الأصول إلى 14.5%، مدفوع بزيادة أرصدة لدى البنوك بالداخل والتي قد تحولت إلى 25.9%، مع الارتفاع الطفيف ولكنه تحول من السالب إلى 1.5%، وزادت نسبة النقدية بالبنوك إلى 101% وهي الأعلى خلال الفترة، واستقرت ولم تزداد كثيرا استثمارات الأوراق المالية، مع الارتفاع الطفيف في أرصدة الإقراض والخصم.

واصل الارتفاع في معدل نمو الأصول ليصل إلى 16.2% عام 2014، مع نمو الأوراق المالية وأرصدة البنوك بمصر وأرصدها بالخارج إلى 26.2% و 33.1% على التوالي، ولكن انخفضت النقدية وأرصدة الإقراض والخصم، ونجد استمرار انخفاض أرصدة البنوك بالخارج والنقدية خلال الفترة 2013-2014 يقابله المزيد في الارتفاع في الاستثمارات في الأوراق المالية، وهو ما يؤكد على استمرار توجيه البنك المركزي للبنوك نحو شراء أذون الخزانة وسندات الخزانة الحكومية،

(35) تقرير البنك المركزي، 2011، التقرير السنوي، ص 20

وهو ما يمكن التأكد منه من تتبع هيكل الاستثمارات في الأوراق المالية من جدول (2) حيث نجد زيادة النصيب النسبي لعنصر الاستثمارات في الأوراق المالية ليصبح المكون الرئيسي من إجمالي الأصول، وصاحب ذلك زيادة الاستثمار في السندات وأذون الخزانة الحكومية وزيادة حجمها من إجمالي محفظة الأوراق المالية للبنوك من 78 % عام 2004 إلى 93 % عام 2014، خاصة خلال الفترة (2012-2014)، وقابل ذلك انخفاض في الاستثمار في الأوراق المملوكة لقطاع الأعمال العام من 0.46 % إلى 0.06 %، والقطاع الخاص من 14 % إلى 5 %، والاستثمار في الأوراق الأجنبية من 7 % إلى 2 %.

جدول (2) تطور هيكل مكونات محفظة الأوراق المالية للبنوك خلال الفترة (2004-2014) %

القطاع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحكومي	78	79	79	73	74	83	79	87	90	91	93
الأعمال العام	0.46	0.39	0.44	0.43	0.70	0.40	0.26	0.21	0.13	0.08	0.06
الأعمال الخاص	14	15	15	18	18	12	10	8	7	6	5
الخارجي	7	6	6	8	8	5	11	5	3	3	2

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

أما عن جانب الالتزامات يمكن تتبع تطور الهيكل النسبي لأهمية كل عنصر من عناصر الالتزامات ومعدلات التغير فيها خلال الفترة من جدول (3) كما يلي:

جدول (3) الأهمية النسبية ونمو عناصر الالتزامات بقائمة المركز المالي للبنوك خلال الفترة (2004-2014) %

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رأس المال	*3.2	3.3	3.6	3.5	3.5	3.8	3.8	4.7	4.9	4.6	4.3
	** -	12.8	18.1	21.9	13.7	10.6	12.1	26.7	14.0	7.0	7.6
الاحتياطيات	1.8	1.8	1.8	1.3	1.8	2.0	2.3	1.7	1.9	2.3	2.6
	-	8.4	8.0	-6.5	57.4	8.1	33.3	-22.6	15.8	40.3	31.2
المخصصات	7.0	7.0	7.2	5.7	5.8	6.4	5.8	4.3	4.0	3.9	3.5
	-	11.1	10.9	-2.7	16.5	11.9	1.0	-21.7	-1.8	13.2	2.5

1.7	1.9	2.0	2.1	1.8	2.0	2.1	2.8	2.3	2.0	2.4	سندات وقروض طويلة الأجل
- 0.5	8.9	6.3	20.7	- 1.6	- 1.1	-15.4	50.4	23.0	- 5.0	-	
1.0	1.6	1.4	2.2	4.4	2.8	9.1	8.8	2.8	3.2	4.7	التزامات البنوك في مصر
-30.3	34.7	-32.5	-47.7	73.8	-68.6	19.5	284.5	- 5.2	- 24.3	-	
0.8	1.0	1.1	1.2	1.7	1.7	1.2	1.1	1.2	1.7	1.6	التزامات البنوك بالخارج
- 3.4	2.9	-2.5	-25.3	11.6	36.5	33.2	14.1	- 28.5	18.7	-	
78.7	75.9	74.9	75.4	73.1	74.1	69.0	69.3	74.7	73.9	72.9	إجمالي الودائع
20.4	16.0	6.9	7.2	10.2	8.4	15.0	14.3	9.5	12.6	-	
7.6	8.7	9.8	8.4	7.1	7.2	7.6	7.5	6.5	7.1	6.3	خصوم أخرى
0.6	1.9	25.3	23.2	10.7	- 4.6	17.5	41.4	- 0.9	24.5	-	

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

● الصف الأول من كل عنصر يعبر عن نسبة العنصر من إجمالي الأصول.

●● الصف الثاني يعبر عن معدل التغير من عام إلى العام الذي يليه.

نجد أن إجمالي الودائع يمثل الجزء الأكبر من إجمالي الالتزامات فقد زاد نصيبه خلال الفترة من 72.9% إلى 78.7%. وباقي عناصر الالتزامات تمثل أنصبة صغيرة جداً مقارنة به، يليه الخصوم الأخرى والتي يدور نصيبها النسبي حول 7%. أما المخصصات فقد سجلت انخفاضاً في نصيبها النسبي من 7% عام 2004 حتى وصلت 4.3% عام 2011 لتشهد مزيداً من الانخفاض في عام 2014، وقد يكون ذلك مصاحباً لانخفاض النشاط الإقراضي خلال الفترة. ثم يليهما رأس المال الذي كان نصيبه النسبي 3.2% وأصبح في نهاية الفترة 4.3%. وبالطبع هذه الزيادات تلت قرار البنك المركزي برفع الحدود الدنيا لرأس مال البنوك العاملة في مصر. ثم عنصر الالتزامات قبل البنوك بالخارج والتي وصلت لأعلى نصيب لها في عام 2008 حيث وصلت إلى 9.1% ثم انخفضت في العام التالي إلى 2.8% ثم ارتفعت مرة أخرى عام 2010 والارتفاع في الحالتين مرتبط بالآزمة المالية وأزمته دبي واليورو، ثم استمرت في الانخفاض ليصل نصيبها النسبي إلى 1.7% عام 2014. بعد ذلك هناك عنصر الاحتياطيات الذي ارتفع نصيبه من 1.8% إلى 2.6% من إجمالي الالتزامات، أما التزامات البنوك في مصر فقد شهد عام 2008 النصيب الأكبر لها ثم أخذت في الانخفاض لتصل إلى 1%، أما السندات والقروض طويلة الأجل فقد كان نصيبها النسبي عام 2004 يمثل 2.4% ثم أصبح 1.7% في عام 2014.

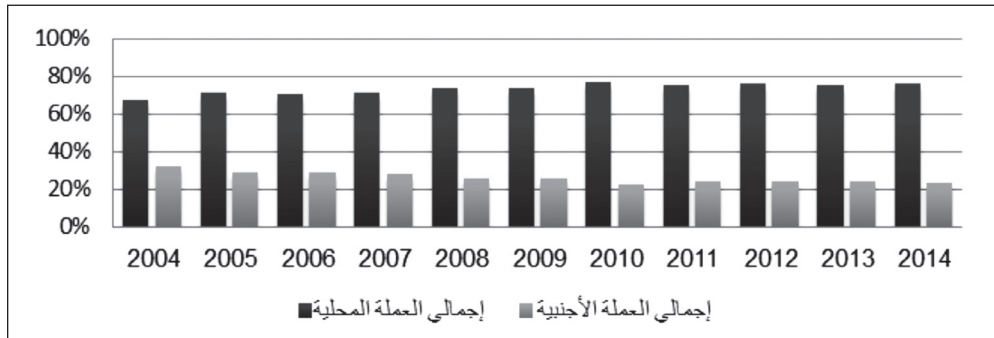
بمتابعة معدلات التغير في كل عنصر، بالنسبة لعنصر رأس المال نجد أن أعلى معدل زيادة له كان 26.7% وذلك خلال العام 2011 وذلك نتيجة قيام البنوك بتدعيم حقوق الملكية⁽³⁶⁾، يليه

(36) تقرير البنك المركزي، 2011، التقرير السنوي، ص 22

عام 2007 بمعدل 21.9%. أيضا بالنسبة لعنصر الاحتياطيات فقد شهد خلال العامين 2007، 2011 تغيرا بالانخفاض ثم بلغ أعلى معدل بالزيادة له خلال 2008 بمعدل 57.4%. أما بالنسبة للسندات والقروض طويلة الأجل فقد بلغت أعلى زيادة لها خلال 2007، ثم تناقصت في العام التالي وظلت تتناقص حتى ارتفعت مرة أخرى عام 2011. عنصر الالتزامات قبل البنوك في مصر سجل التغير الأكبر له في الفترة (2007/2006) وكذلك فترة (2011/2010) وترجع الزيادة الكبيرة في ذلك العنصر خلال عام 2007 إلى زيادة ودائع البنك المركزي بالعملات الأجنبية لدى البنوك، بينما يرجع الانخفاض في تلك الالتزامات عام 2009 إلى قيام البنك المركزي بسحب ودائعه بالعملات الأجنبية لدى البنوك مقابل زيادة مبيعاته من النقد الأجنبي لها⁽³⁷⁾، ثم تكرر الانخفاض نتيجة هذا السحب مرة أخرى عامي 2011، 2014. عنصر التزامات البنوك بالخارج شهدت انخفاضا خلال عام 2006 لتزداد مرة أخرى خلال (2007-2009) وهذا يتزامن مع أحداث الأزمة المالية، ثم رجعت للانخفاض مع أحداث ثورتي 2011، 2014.

2 - الودائع:

بلغ إجمالي الودائع للبنوك المصرية 1434561 مليون جنيه في عام⁽³⁸⁾ 2014، بتحليل الودائع وفقا للعملة نجد أن إجمالي الودائع بالعملة المحلية ارتفعت من 312869 عام 2004 إلى 1097729 عام 2014، بينما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية من 150679 عام 2004 إلى 335998 عام 2014، وبملاحظة الأهمية النسبية لكل منهما من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي في شكل (1):



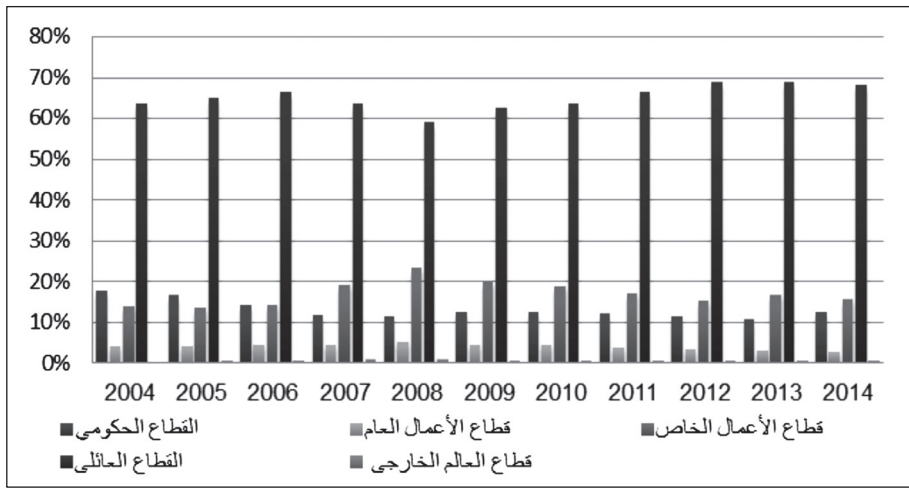
شكل (1) تطور الهيكل النسبي للودائع وفقا للعملة خلال الفترة 2004-2014

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

(37) تقرير البنك المركزي، 2009، التقرير السنوي، ص 43

(38) تقرير البنك المركزي، 2014، بيانات التقرير الشهري

نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للودائع بالعملة الأجنبية خلال الفترة من 33 % إلى 23 % من إجمالي الودائع مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للودائع بالعملة المحلية من 67 % إلى 77 %، وقد عكس ذلك زيادة جاذبية الجنيه المصري كأداة ادخار، وذلك لأن بعض البنوك بدأت في رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية. مما ساعد بشكل كبير في التحسن المستمر في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، فضلاً عن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه مقارنة بالدولار الأمريكي⁽³⁹⁾، ولكن ذلك كان في الفترة السابقة لثورة 2011، أما بعدها فلم يكن هناك زيادة على الإطلاق في حجم الودائع بالعملة المحلية وظلت خلال الفترة (2011-2013) تمثل 76 % من إجمالي الودائع لترتفع بمقدار قليل لتصبح 77 % في عام 2014، بينما شهدت الودائع بالعملة الأجنبية زيادة طفيفة جداً من 23 % في عام 2010 إلى 24 % عام 2011 ولكن استمرت هذه النسبة حتى العام 2013 لتتخفف مرة أخرى إلى 23 % عام 2014. أما هيكل الودائع وفقاً للقطاعات، فيمكن تتبعه في الشكل (2):



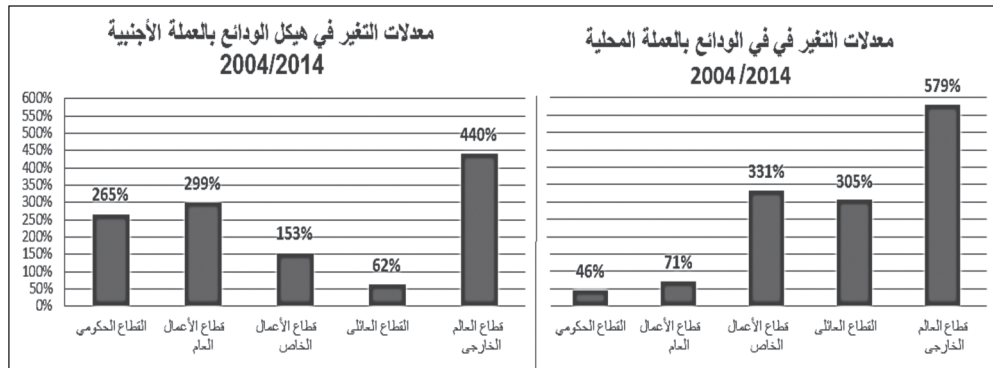
شكل (2) تطور الهيكل النسبي لإجمالي الودائع وفقاً للقطاعات خلال الفترة 2004-2014

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

فقد انخفض النصيب النسبي للودائع الحكومية من إجمالي الودائع من 18 % إلى 12 % في عام 2007 وهذا يتعارض مع معدلات النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه خلال تلك الفترة، واستمرت هذه النسبة حتى عام 2014. أما النصيب النسبي لقطاع الأعمال العام فقد كان 4 % عام 2004 ثم خلال الفترة 2006-2009 ظل نصيبه 5 %، ليواصل الانخفاض حتى يصل 3 %

(39) Daradkah, D. & S. Miani, op.cit., p.77

عام 2014. وبالنسبة لودائع القطاع الخاص فقد كانت تمثل 14 % من إجمالي الودائع ووصلت أعلى نسبة لها في عام 2008، ثم استمر انخفاضها ليصل نصيبها 17 % في عام 2011، ثم 15 % عام 2012، وأصبحت 16 % عام 2014. أما بالنسبة للقطاع العائلي فله النصيب الأكبر من هيكل إجمالي الودائع، ففي عام 2004 كانت تمثل ودائعه 64 % واستمرت هذه النسبة حتى عام الأزمة المالية 2008، فانخفضت إلى 59 %. وجاء هذا الانخفاض أساساً في انخفاض حجم ودائع القطاع العائلي بالعملة الأجنبية، ليزداد مرة أخرى في عام 2009 ليصل 63 % ويستمر في الزيادة حتى تصل لنسبة 68 % عام 2014. أما النصيب الأقل كان لودائع المقيمين بالخارج أو ودائع العالم الخارجي حيث مثل 0.23 % في عام 2004 من إجمالي الودائع ووصل إلى 64 % عام 2014، مع ملاحظة ارتفاع النصيب النسبي للقطاع الخارجي خلال 2007.2008 ليصل إلى 0.83 % و0.78 %، وهما يمثلان أعلى نسبة وصل إليها نصيب القطاع خلال الفترة. وبمقارنة بسيطة بين هيكل الودائع وفقاً لكل من القطاعات والعملة بين بداية الفترة ونهايتها من خلال الشكل (3):



شكل (3) معدل التغير في الودائع وفقاً للقطاعات والعملة خلال 2014/2004

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

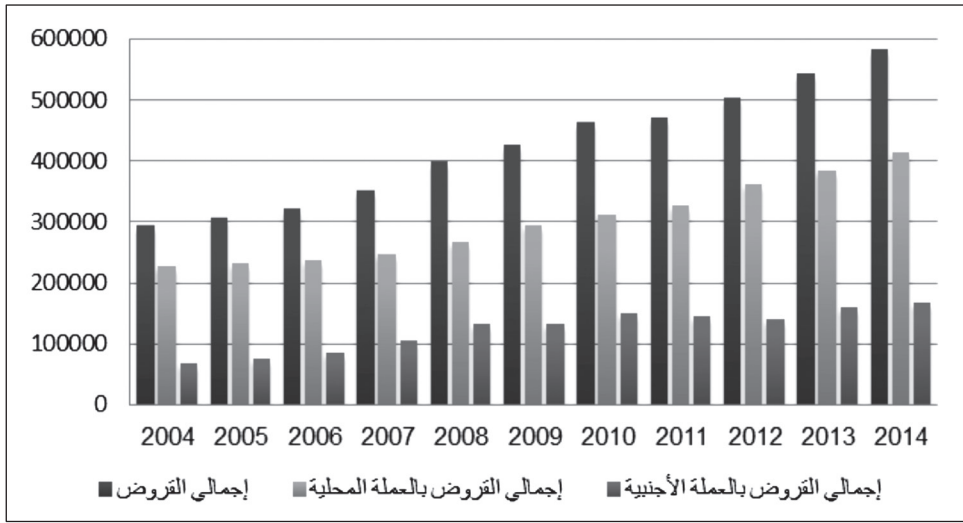
نلاحظ أن نسبة زيادة ودائع القطاع الحكومي بالعملة المحلية 46 % وهي أقل كثيراً من نسبة زيادتها بالعملة الأجنبية والتي كانت 265 %. وهذا يعني توجه القطاع الحكومي بشكل كبير للاحتفاظ بودائع بالعملة الأجنبية، وكذلك بالنسبة لقطاع الأعمال العام فنسبة زيادة ودائعه بالعملة المحلية كان 71 % وهو أقل من زيادة ودائعه بالعملة الأجنبية والتي بلغت 299 %. وهذا على عكس كل من قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي، فكلاهما كانت نسب الزيادة في الودائع بالعملة المحلية أكبر من نسب الزيادة في الودائع بالعملة الأجنبية خاصة في القطاع العائلي الذي بلغت الزيادة في ودائعه بالعملة المحلية 305 % مقابل 62 % فقط زيادة في ودائعه بالعملة الأجنبية، كذلك القطاع الخاص فقد كانت الزيادة في الودائع بالعملة المحلية 331 % مقابل 153 % زيادة في

الودائع بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤكد على تفضيل كل من القطاع العائلي والقطاع الخاص للجنيه المصري كأداة ادخارية، أما القطاع الخارجي فقد اقتربت نسب الزيادة في كل من الودائع بالعملة الأجنبية والعملة المحلية فبلغت 440 % ، 579 % على التوالي، مع ملاحظة أنه القطاع صاحب النصيب الأكبر من التغيرات والزيادة خلال الفترة.

3 - القروض:

شهد النشاط الإقراضي للبنوك نمواً خلال الفترة حيث كانت إجمالي القروض الممنوحة 294917 في عام 2004 ووصلت إلى 584066 عام 2014، أي زادت خلال الفترة كلها بنسبة 98 %، ولكنها كانت أقل من معدلات نمو الأصول والودائع وقد يكون ذلك بسبب أنه كانت من أهداف المرحلة الأولى من خطة الإصلاح المصري في علاج مشكلة الديون المتعثرة، وبالتالي قامت البنوك المصرية خلال هذه الفترة بضبط التوسع في الائتمان تخوفاً من إعادة تكرار هذه المشكلة. وقد وصلت نسبة الزيادة في القروض الممنوحة للقطاع الحكومي بمقدار 152 % وذلك من 16203 في عام 2004 إلى 40802 عام 2014، بينما بلغت نسبة الزيادة في القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى 95 % من 278714 عام 2004 إلى 543264 عام 2014. نجد أن ذلك الارتفاع في الاقتراض الحكومي خلال الفترة يعتبر مزاحمة للقطاع الخاص للحصول على الموارد المالية، وهو ما يعرف بـ « أثر المزاحمة *Crowding out effect* »، فالموارد المالية المتاحة للإقراض محدودة، وزيادة نصيب الحكومة من تلك الموارد يكون على حساب باقي القطاعات، الأمر الذي يؤدي لتراجع مستويات الاستثمار الخاص، وإذا أضفنا على ذلك الإفراط في الاقتراض من الجهاز المصرفي في شكل الأوراق المالية والذي أوضحنا أنه يمثل النصيب الأكبر من محفظة الأوراق المملوكة للبنوك فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وهو ما شهدته مصر عقب ثورة يناير 2011 نتيجة الاعتماد شبه الكامل على الجهاز المصرفي المحلي خاصة في تمويل عجز الموازنة حيث ارتفعت أسعار الفائدة من حوالي 7 % في عام 2007 إلى ما يزيد عن 13 % في عام 2013⁽⁴⁰⁾. بالنظر لهيكل القروض الممنوحة وفقاً للعملة في الشكل (4) وبإلقاء نظرة على معدلات التغير من عام لعام في جدول (4):

(40) الوصال، كمال، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة والبحث عن مخرج، مصر، دار بن رشد، 2016، ص 107



شكل (4) تطور إجمالي القروض الممنوحة وفقاً للعملة خلال الفترة 2004-2014

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

جدول (4) جدول التغير في القروض الممنوحة خلال الفترة (2004-2014)

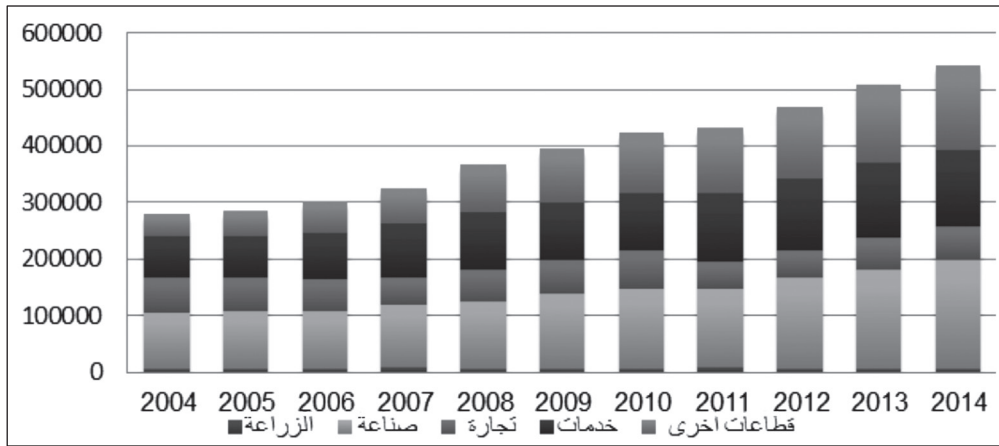
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
7%	8%	7%	2%	9%	7%	13%	9%	5%	4%	إجمالي القروض
8%	6%	11%	4%	6%	10%	7%	4%	3%	2%	إجمالي القروض بالعملة المحلية
6%	13%	-2%	-4%	13%	0.18%	27%	23%	14%	10%	إجمالي القروض بالعملة الأجنبية

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

نجد أن الزيادة في معدلات نمو القروض الممنوحة استمرت حتى تحققت أكبر نسبة لزيادة إجمالي القروض في عام 2008، وذلك يرجع بشكل أساسي لارتفاع معدل نمو إجمالي القروض بالعملة الأجنبية والتي وصلت إلى 27% والتي تعد أيضاً الأعلى خلال فترة التحليل، وترجع تلك الزيادة إلى تراجع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وعدم التخوف من أي تقلبات

في أسعار الصرف واستقرار سوق الصرف الأجنبي في ذلك الوقت⁽⁴¹⁾، بينما كانت الزيادة في إجمالي القروض الممنوحة عام 2009 والتي بلغت 7% جاءت كلها من الزيادة في القروض الممنوحة بالعملة المحلية والتي كانت 10% مقابل 0.18% فقط زيادة في القروض بالعملة الأجنبية، وارتفعت مرة أخرى إلى 9% عام 2010، وكانت الزيادة هنا بشكل كبير من الزيادة في القروض بالعملة الأجنبية، وقد تزامن ذلك مع أزمة دبي ومنطقة اليورو. ثم خلال عام 2011 أصبحت الزيادة في معدل نمو القروض 2% وهي الأقل خلال الفترة وجاءت الزيادة من الارتفاع في القروض الممنوحة بالعملة المحلية، أما القروض بالعملة الأجنبية فقد سجلت معدل تغير بالسالب حيث انخفضت القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية واستمر انخفاضها في عام 2012، ثم ارتفعت مرة أخرى عام 2013 بنسبة 13%، والتي ساهمت مع الزيادة في القروض بالعملة المحلية التي زادت بنسبة 6% في زيادة إجمالي القروض بنسبة 8%، والذي زاد في عام 2014 بنسبة 7%.

أما بالنسبة لهيكل إجمالي القروض الممنوحة وفقاً للنشاط الاقتصادي، بالنظر إلى الشكل (5):



شكل (5) تطور هيكل القروض الممنوحة وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الفترة 2004-2014

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

هناك خمس قطاعات رئيسية تقوم بالاقتراض من البنوك ويمكن ترتيبهم حسب النصيب النسبي لهم كالتالي: قطاع الصناعة، الخدمات، التجارة، قطاعات أخرى غير موزعة (القطاع العائلي، القطاع الخارجي، الزراعة). ويتبع الهيكل خلال الفترة نجد حصول قطاع الصناعة

(41) تقرير البنك المركزي المصري، 2008، التقرير السنوي، ص. 48.

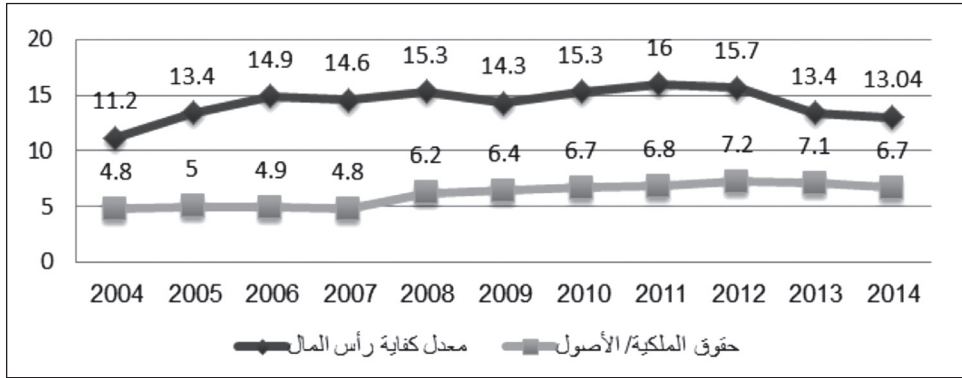
عام 2004 على 36 % من إجمالي القروض، وانخفض النصيب النسبي ليصبح 32 % خلال فترة 2008، ليصل في آخر 2014 إلى 35 % وبالتالي لم يحدث تغيير كبير في النصيب النسبي للصناعة من إجمالي القروض الممنوحة. يمكن تفسير زيادتها خلال الفترة 2012-2014 إنها تزامنت مع تطبيق المرحلة الثانية من خطة الإصلاح المصرفي والتي كان أحد محاورها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما قطاع الخدمات فلم يحدث تغييرات كبيرة في نصيبها النسبي من إجمالي القروض خلال الفترة فقد ظل مستقرا حول نسبة 27 % من إجمالي القروض ماعدا في عام 2010 فقد انخفض إلى 24 % ثم عاود الزيادة مرة أخرى ليصبح 28 % عام 2011، ثم عاود الانخفاض ليصبح 25 % عام 2014 وذلك قد يرجع لتأثر نشاط السياحة - والذي يعد النشاط الأبرز في قطاع الخدمات - ببعض أحداث الإرهاب التي تلت ثورة 30 يونيو، قطاع التجارة شهد انخفاض كبير خلال الفترة في نصيبه من القروض الممنوحة خلال الفترة، فقد كان نصيبه في عام 2004 هو 21 % واستمر في الانخفاض حتى وصل نصيبه إلى 11 % واستمر على هذه النسبة حتى عام 2014. أما القطاعات غير الموزعة فقد شهد نصيبها من إجمالي القروض زيادة خلال الفترة من نسبة 14 % عام 2004 واستمرت هذه الزيادة خلال الفترة حتى وصلت 27 % في عام 2011، ثم استقرت هذه النسبة حتى عام 2014. أما صاحب النصيب الأقل من القروض الممنوحة هو قطاع الزراعة فقد بلغ نصيبه 2 % فقط عام 2004 واستمر على هذه النسبة حتى انخفض نصيبه في عام 2012 إلى 1 % فقط واستمرت هذه النسبة حتى عام 2014.

4 - تحليل المؤشرات المالية :

أ - معيار كفاية رأس المال :

في إطار تطبيق مقررات بازل II تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي - ماعدا فروع البنوك الأجنبية - بالحفاظ على نسبة يحددها البنك المركزي بين رأس المال من ناحية، والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر من ناحية أخرى، ويتعين ألا تقل هذه النسبة عن 10 %، ويعكس هذا المعيار مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر رأس المال، وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار خلال الفترة من خلال الشكل (6) إلى حفاظ البنوك على معدل كفاية رأس المال المطلوب منها خلال الفترة، وقد وصلت النسبة المجتمعة لدى البنوك لأعلى قيمة خلال عام 2011 حيث كانت 16 % (مقابل الحد الأدنى 10 %)، وهو ما يشير إلى قدرة البنك المركزي والبنوك على الحفاظ على ذلك المعيار خلال ثورة 25 يناير، ثم انخفض في عام 2013 إلى 13.4، وهذا الانخفاض قد يرجع لارتفاع حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بالجهاز المصرفي، فضلاً عن صرامة مقررات بازل II، والتي تشتمل على أنواع جديدة من المخاطر لم

تكن ضمن مقررات بازل I. بالإضافة إلى أن زيادة النشاط الإقراضي خلال الفترة قد يرفع من مخاطر الائتمان ويدفع معدلات كفاية رأس المال للتراجع. وهو ما يؤكد ارتفاع معيار حقوق الملكية / الأصول خلال 2013.



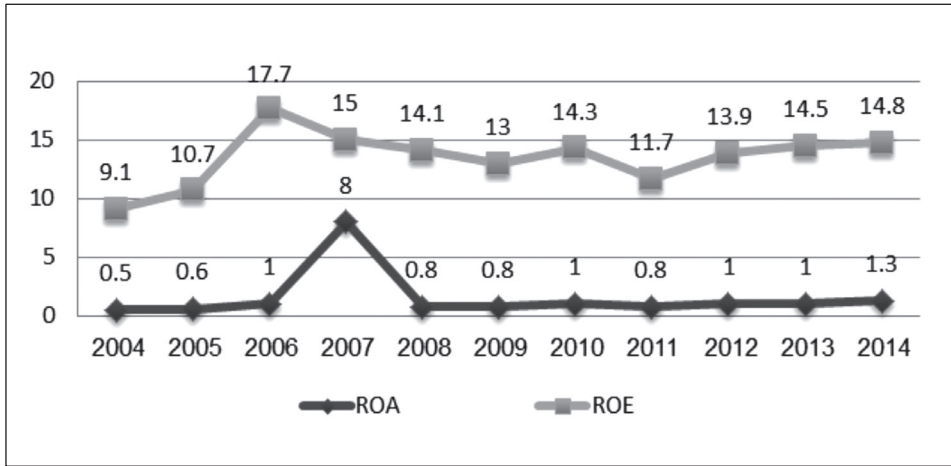
شكل (6) تطور مؤشر كفاية رأس المال خلال الفترة (2004-2014)

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

ب - معيار الربحية :

تعكس الربحية قدرة البنك على تحقيق أقصى ربح ممكن، بالإضافة إلى قدرته على دعم حقوق الملكية لديه، وإجراءات توزيعات نقدية على مساهمين، ومن ملاحظة تطور معياري العائد على الأصول (ROA) Return On Assets المقاس بصافي الربح إلى الأصول، والعائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity المقاس بصافي الربح إلى حقوق ملكية. من الشكل (7) نجد أعلى نسبة قد تحققت للمعيار ROA كانت في عام 2007، وذلك يرجع أساساً إلى تحقيق صافي ربح 2204 مليون جنيه من أرباح بيع استثمارات مالية لدى بنك الإسكندرية مقابل 714 مليون جنيه عن السنة المالية السابقة⁽⁴²⁾ ثم رجعت المعدلات لمستواها الطبيعي لتتراوح حول الواحد الصحيح، أما معيار ROE فأعلى قيمة له تحققت في عام 2006. ثم انخفض خلال الأزمة المالية وخلال ثورة 2011، ليعود إلى الزيادة بعدها خلال الفترة (2012-2014). وبالتالي نجد زيادة معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في آخر الفترة عن أولها كلها بنسبة 62 % ، 160 % على التوالي.

(42) تقرير البنك المركزي المصري، 2007، التقرير السنوي. ص.53.



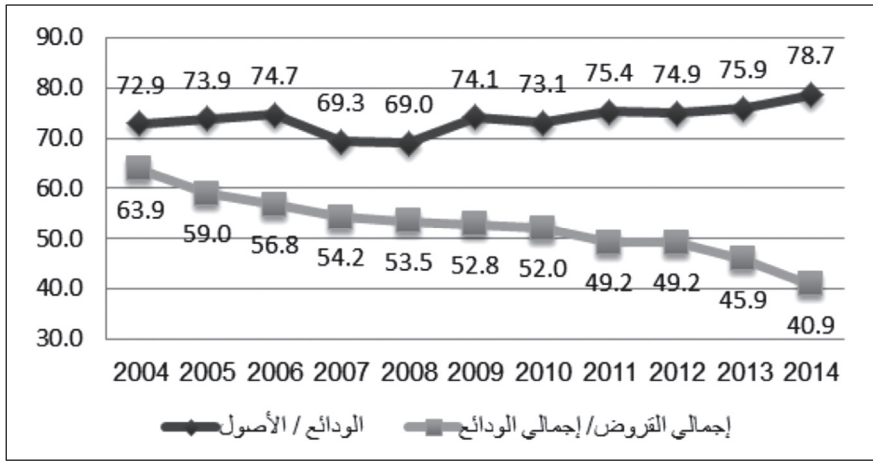
شكل (7) تطور مؤشر الربحية خلال الفترة (2004-2014)

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

ج - معيار السيولة :

يُلزم البنك المركزي المصري البنوك بحد أدنى من متطلبات السيولة، حيث يتعين عليها الاحتفاظ بنسبة 20% كحد أدنى في الأصول المقومة بالجنيه المصري و 25% في الأصول السائلة المقومة بالعملة الأجنبية⁽⁴³⁾. ومن المؤشرات المستخدمة في تقييم السيولة: نسبة القروض إلى الودائع، وتقيس هذه النسبة قدرة البنوك على توظيف ودائعها في النشاط الإقراضي، كذلك يمكن استخدام نسبة الودائع إلى الأصول. وبتتبع مؤشرات تقييم السيولة من خلال شكل (8) نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع/الأصول خلال الفترة كلها، مع تسجيلها انخفاضاً في عامي 2007، 2008، أما نسبة القروض/الودائع فنجد انخفاضها خلال الفترة كلها من 63.9 عام 2004 ويستمر انخفاضها لتصل إلى 40.9 عام 2014، وهذا يعكس رغبة - أو عدم قدرة - البنوك في عدم توجيه السيولة التي أتاحت لها من الودائع في زيادة قروضها وهذا يؤكد تطور أرصدة الإقراض والخصم، التي انخفض النصيب النسبي لها خلال الفترة كما شاهدنا من خلال جدول (1) من 46.8% إلى 32.4%، مقابل الزيادة الكبيرة في استثمارات الأوراق المالية والتي كانت أغلبها استثمارات في أذون وسندات حكومية.

(43) عبد السلام، هشام محمد، مرجع سبق ذكره، ص 118



شكل (8) تطور مؤشر السيولة خلال الفترة (2004-2014)

المصدر: الباحثة، اعتماداً على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

3- تطور حجم القطاع المصرفي:

من أهم المؤشرات التي تعكس حجم القطاع المصرفي وتعكس أهمية الخدمات المالية التي تقدم من قبل المؤسسات المصرفية بالنسبة لحجم الاقتصاد هي: إجمالي أصول البنك المركزي وإجمالي أصول البنوك العاملة، فهما يمثلان مجموع الحقوق التي يملكها القطاع المصرفي على قطاعات الاقتصاد الأخرى المحلية غير المصرفية⁽⁴⁴⁾. وكذلك هناك مؤشري إجمالي حجم القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي. بالرجوع لجدول (5) نجد انخفاض تلك المؤشرات عمومًا خلال الفترة، فبالنسبة لمؤشر أصول البنوك/GDP فقد انخفض من 138.95% إلى 83.43%، مما يعني انخفاض حجم القطاع المصرفي خلال الفترة وانخفاض مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، ولكن بالرغم من ذلك تظل النسبة مرتفعة مقارنة مع المتوسط العالمي لتلك النسبة عام 2014⁽⁴⁵⁾ الذي بلغ 65.24%، كذلك بالنسبة لمؤشر أصول البنك المركزي فقد انخفض من 73.1% إلى 26.78%، وهذا يعني انخفاضاً في الدور الذي يلعب به البنك المركزي فوقاً لـ⁽⁴⁶⁾ Huizinga, 2000 تميل هذه النسبة أن تكون منخفضة في الدول

(44) Beck, T., A. Demirgüç-Kunt & R. Levine, "A new database on the structure and development of the financial sector", The World Bank Economic Review, vol, 14, no. 3, 2000, p. 598

(45) /http://www.theglobaleconomy.com/rankings/bank_assets_GDP/

(46) Huizinga, H., "Financial Structure and Bank Profitability", In Research Working Papers, The World Bank, 2000, p.4.

المتقدمة مقارنة بالدول النامية حيث يلعب البنك المركزي في البلدان النامية دورًا كبيرًا نسبيًا في توفير الائتمان. وبمقارنة مؤشرات إجمالي القروض وإجمالي الودائع نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة النشاط الإقراضي مقارنة بمساهمة نشاط الودائع في النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد انخفاض نسبة القروض/الودائع في الشكل (8) من عدم توجيه السيولة المتاحة لديها من الودائع في زيادة مساهمة القروض الممنوحة في النشاط الاقتصادي.

جدول (5) مؤشرات قياس حجم الجهاز المصرفي المصري

إجمالي الودائع / GDP	إجمالي القروض / GDP	أصول البنك المركزي / GDP	أصول البنوك / GDP.	
101.88	61.14	73.10	138.95	2004
103.58	56.43	77.62	139.49	2005
98.47	51.97	61.43	131.05	2006
96.33	47.59	65.34	137.04	2007
88.49	43.06	51.81	126.66	2008
82.92	40.06	35.40	110.28	2009
78.32	36.89	م.غ	106.09	2010
73.76	32.94	م.غ	96.93	2011
68.13	31.13	26.73	90.56	2012
71.05	30.35	32.58	93.23	2013
65.87	24.95	26.78	83.43	2014

المصدر: الباحثة، اعتمادًا على بيانات من تقارير شهرية مختلفة للبنك المركزي.

النتائج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية

خامسا : الخلاصة :

- قام البنك المركزي بتنفيذ خطته لتطوير النظام المصرفي المصري خلال الفترة (2004-2014) التي اشتملت على مرحلتين، كل مرحلة ضمت عدداً من المحاور التي استهدفت إعادة هيكلة القطاع المصرفي كالتالي :

● المرحلة الأولى (2004-2009): تضمنت إجراء عمليات الخصخصة والدمج، ومواجهة مشاكل الديون المتعثرة، وإعادة هيكلة إدارة البنوك العامة، وتعزيز سبل الرقابة المصرفية على البنوك.

● المرحلة الثانية (2009-2012): سعت لإعادة هيكلة إدارة البنوك العامة المتخصصة، متابعة نتائج تنفيذ المرحلة الأولى، التوجه بمزيد من الاهتمام تجاه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم ما تضمنته المرحلة الثانية هو تطبيق مقررات بازل II في القطاع المصرفي المصري.

- جاءت بعض الأزمات الدولية كالأزمة المالية العالمية، وأزمة ديون إمارة دبي، وأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، والمحلية كثورتي 2011، و 2013. وبمساعدة سياسات الإصلاح المصرفي التي احتوت عليها خطة التطوير، قام البنك المركزي باتخاذ مختلف الإجراءات لمجابهتها.

- بالنسبة للمركز المالي نجد استطاعة البنك المركزي مع البنوك المختلفة على إدارة المركز المالي إزاء الأحداث المختلفة خلال الفترة حيث:

● تزايدت الأصول المملوكة للبنوك العاملة في القطاع المصرفي خلال الفترة. وكان الاستثمار في الأوراق المالية العنصر ذو الأهمية النسبية الأكبر من إجمالي الأصول. حيث زادت نسبته في هيكل الأصول من 21.7 % عام 2004 إلى 45.4 % عام 2014. أما بالنسبة لعنصر الالتزامات فشكلت الودائع المكون ذو النصيب النسبي الأهم بها، فقد زاد نصيبها خلال الفترة من 72.9 % عام 2004 إلى 78.7 % عام 2014. ومثلت أنصبه عناصر الالتزامات قيم صغيرة جداً مقارنة بها.

● بالنسبة لهيكل الودائع : انخفضت الأهمية النسبية للودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للودائع بالعملة المحلية. وقد عكس ذلك زيادة جاذبية الجنيه المصري كأداة ادخار. كذلك كانت الودائع العائلية صاحب النصيب الأكبر من إجمالي الودائع وشهدت زيادة خلال الفترة مقابل انخفاض الودائع الحكومية وودائع قطاع الأعمال العام والخاص والخارجي.

● بالنسبة لهيكل القروض : ازدادت القروض الحكومية بمعدل أكبر من زيادة القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى خلال الفترة، مما يعني مزاحمة القطاع الحكومي لباقي القطاعات للحصول على الموارد المالية. أما بالنسبة لنوعية القروض وفقاً للعملة فقد شهدت القروض بالعملة الأجنبية التقلبات الأكبر. أما بالنسبة لنوعية القروض وفقاً للنشاط الاقتصادي فتمثل القروض الممنوحة للقطاع الصناعي أعلى نصيب نسبي، بينما القروض الممنوحة للزراعة الأقل.

- أما الأداء المالي للقطاع المصرفي فقد سجل أداءً إيجابياً لبعض مؤشرات الأداء المالي، فبالنسبة لكفاية رأس المال: قد استطاعت البنوك خلال الفترة الحفاظ على معدلات كفاية رأس المال المطلوبة وفقاً لمقررات أقرتها بازل II. وكذلك بالنسبة للربحية : نجد زيادة معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في آخر الفترة عن أولها كلها بنسبة 62 %، 160 % على التوالي.

- في حين كان هناك بعض المآخذ على أداء بعض المؤشرات الأخرى كالسيولة: عكست مؤشرات تقييم السيولة لدى القطاع المصرفي رغبة - أو عدم قدرة - البنوك في عدم توجيه السيولة التي أتاحت لها من الودائع في زيادة قروضها. كذلك بالنسبة لحجم القطاع المصرفي ومساهمته في الاقتصاد القومي: انخفضت الأهمية النسبية لمساهمة النشاط الإقراضي مقارنة بمساهمة نشاط الودائع في النمو الاقتصادي، ما يؤكد على عدم توجيه السيولة المتاحة لدى البنوك في زيادة مساهمة القروض الممنوحة في النشاط الاقتصادي .

- عموماً خلال الفترة كان هناك إفراطاً من قبل الحكومة المصرية في الاقتراض من الجهاز المصرفي سواء في شكل أوراق مالية أو قروض. والاستمرار في هذا النهج لتمويل عجز الموازنة، ودفع البنوك العاملة في السوق المصرية نحو الاستثمار فيها يحجب قدرًا كبيراً من التمويل عن النشاط الإنتاجي، وكان الأولى توجيه الموارد المالية المتاحة للبنوك لتمويل الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي يحتاجها الاقتصاد.

إجمالاً نستطيع القول أن سياسات الإصلاح المصرفي قامت بتعزيز المراكز المالية وزيادة أصول وحجم القطاع المصرفي، واستطاعت الحفاظ على تلك المراكز في مواجهة مختلف الأزمات، كذلك تمكن القطاع المصرفي من أن يحقق متطلبات كفاية رأس المال كما وردت بمقررات بازل II، واستطاع تحسين مستويات الربحية والسيولة، ولكن كان هناك قصور في عملية إنتاجه للقروض المختلفة بالرغم مما شهده القطاع من نمو لحجم الودائع والموارد المالية خلال الفترة، فلم يزداد حجم إنتاجه للقروض لمقابلة النمو في موارده المالية، أيضاً توجهت معظم تلك الموارد للقطاع الحكومي دون باقي القطاعات الأخرى، مما يعني أن هناك خللاً في الدور الأساسي للجهاز المصرفي المتمثل في الوساطة المالية، ولم يستطع المساهمة بأهم أداة لديه - وهي عملية الإقراض - في النشاط الاقتصادي.

المراجع العربية

- البنك الأهلي المصري، «الدمج المصرفي في السوق المصري» النشرة الاقتصادية، العدد 4، المجلد 58، 2005، ص 19-43.
- البنك الأهلي المصري، «أداء الاقتصاد المصري في عام 2007»، النشرة الاقتصادية، العدد 1، المجلد 61، 2008، ص 79-83.
- البنك الأهلي المصري، «أزمة منطقة اليورو» النشرة الاقتصادية، العدد 1، المجلد 62، 2012، ص 14-43.
- البنك الأهلي المصري، «أداء الجهاز المصرفي المصري بعد عام من الثورة» النشرة الاقتصادية، العدد 1، المجلد 62، 2012، ص 51-64.
- البنك الدولي، مصر: صمود أمام الأزمة المالية من خلال نظام مالي سليم، 2010. متاح على : http://siteresources.worldbank.org/NEWSARABIC/Resources/egypt__weathering-financial-crisis.pdf
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 50، العدد 1، 2010.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 52، الأعداد 3، 2012.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 53، الأعداد 2، 3، 4، 2013.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 54، الأعداد 1، 2، 4، 2014.
- الوصال، كمال، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان : أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة والبحث عن مخرج، مصر، دار بن رشد، 2016.
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، «أثر الثورة على البنوك» النشرة الاقتصادية، العدد 4، 2011، ص 8-12، متاح على : http://www.idbe-egypt.com/doc/no__24.pdf
- تقرير البنك المركزي المصري، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، التقرير السنوي.
- تقرير البنك المركزي المصري، 2008، 2011، 2013، 2015، التقرير الشهري لديسمبر.
- سعد، محيي محمد، الاستثمار والأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية)، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2010.

- عبد السلام، هشام محمد، «توصيات لجنة بازل لإصلاح الجهاز المصرفي بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية»، ماجستير الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، 2016، متاح على : <http://search.mandumah.com/Record/775195>
- عبد القادر، هيثم محمد. «انعكاسات معايير لجنة بازل على الجهاز المصرفي المصري في ظل تداعيات الثورة المصرية». المجلة العربية للإدارة. مجلد 36، عدد 2، 2016، ص 69-93. متاح على : <http://search.mandumah.com/Record/795760>

المراجع الأجنبية

- Beck, T., A. Demirgüç-Kunt & R. Levine, "A new database on the structure and development of the financial sector", The World Bank Economic Review, vol, 14, no. 3, 2000, 597-605. Available from <https://academic.oup.com/wber/article-abstract/14/3/597/1674828>.
- Bloch, R, "Dubai's long goodbye", International Journal of Urban and Regional Research, vol. 34, no. 4, 2010, 943-951. Available from <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-2427.2010.01014.x/full>.
- Buckley, M, "From Kerala to Dubai and back again: construction migrants and the global economic crisis", Geoforum, vol. 43, no. 2, 2012, 250-259. Available from <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016718511001734>.
- Daradkah, D. & S. Miani, "The Banking Industry in Egypt", Transition Studies Review, vol. 18, no. 1, 2011, 65-84. Available from <http://link.springer.com/article/10.1007/s11300-011-0192-4>.
- Fayed, M.E, "Comparative performance study of conventional and Islamic banking in Egypt", Journal of Applied Finance & Banking, vol. 3, no. 2, 2013, 1-14. Available from http://www.sciencypress.com/Upload/JAFB/Vol%203_2_1.pdf.
- Figueira, C., J. Nellis & D. Parker, "Does ownership affect the efficiency of African banks?", The Journal of Developing Areas, vol. 40, no. 1,

- 2006, 37-62. Available from <http://muse.jhu.edu/journals/jda/summary/v040/40.1figueira.html>.
- Hassan, M.K., B. Sanchez, G.M. Ngene & A. Ashraf, “Financial liberalization and foreign bank entry on the domestic banking performance in MENA countries”, *African Development Review*, vol. 24, no. 3, 2012, 195-207. Available from <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-8268.2012.00318.x/full>
 - Huizinga, H, “Financial Structure and Bank Profitability”, In *Policy Research Working Papers*, The World Bank, 2000. Available from <https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/1813-9450-2430>.
 - Kamaly, A., S. El-Ezaby & M. El-Hinawy, “Does Privatization Enhance the Performance of Banks? Evidence from Egypt”, In 2015 Applied Social Science Association (ASSA) Annual Meeting, Boston, Massachusetts, 2015. Available from <https://www.aeaweb.org/aea/2015conference/program/retrieve.php?pdfid=688>
 - Khorshid, M. & A. El-Sadek, “Egypt’s Post Revolution Development Path From A Dynamic Economy Wide Model: A Three Year Economic Recovery Plan”, In *The International Conference on Policy Modeling, EcoMod2014*, Bali, Indonesia, 2014. Available from <https://ecomod.net/system/files/EcoMod14-horshid%20Full%20Paper.docx>.
 - Kräussl, R., T. Lehnert & D. Stefanova, “The European sovereign debt crisis: What have we learned?”, *Journal of Empirical Finance*, vol. 38, no. A, 2016, 363-373. Available from <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0927539816300408>.
 - Mohieldin, M. & S. Naser, “On bank privatization: The case of Egypt”, *The Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, no. 5, 2007, 707-725. Available from <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1062976906000949>

- Nasr, S, “The Egyptian Banking System Post January 25 th Revolution”, In Cambridge Business & Economics Conference (CBEC). University of Cambridge, UK, 2012. Available from http://t.www.gcbe.us/2012_CBEC/data/Sahar%20Nasr.doc.
- Reda, M,” Measuring Banking Efficiency post consolidation: The Case of Egypt”, In Egyptian Center for Economic Studies, working paper173, 2012. Available from http://eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7B16D607F5-AD98-4F6A-9585-4780437FC439%7D_Malak,%20final%20WP173.pdf.
- Reda, M, “The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Efficiency: Evidence from Bank Consolidation in Egypt”, in ERF 19th Annual Conference: Economic Development and the Rise of Islamist Parties Kuwait, 2013. Available from http://www.erf.org.eg/cms.php?id=download_document&file_id=2310.